**جامعة بغداد**

**كلية الاعلام**

**قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية**

**عنوان البحث**

**(إشكاليات ممارسة الصحافة الاستقصائية في العراق \_دراسة ميدانية** )

**أ . م . د . بشرى داود سبع السنجري**

**قسم الصحافة الإذاعية والتلفزيونية**

**المستخلص**

يثير البحث في إشكاليات ممارسة الصحافة الاستقصائية في العراق عددا من التساؤلات حول

أبرز المعيقات التي تعترض وتحد من نشاط هذا النوع من الصحافة ، وما تأثير هذه المعيقات ، ومدى فاعلية أو قصور القوانين والتشريعات العراقية في ضمان حرية التعبير وحق الحصول على المعلومات ؟ ويهدف البحث إلى التعرف عن قرب على وجهات نظر بعض الصحافيين حول ابرز المعيقات والتحديات التي تعترض نشاط الصحافة الاستقصائية في العراق ، وكشف مدى قصور القوانين والتشريعات في العراق لتحقيق مبدأ حرية التعبير وممارسة حق الوصول إلى المعلومات والمصادر ، مستندا على الأدبيات الاعلامية ذات الصلة كالمراجع العلمية ونتائج الدراسات والبحوث السابقة ،متبعا منهج المسحي لدراسة الجمهور بالاعتماد على الاستبانة كأداة للبحث والتي وزعت على عينة من الصحافيين العاملين في المؤسسات الاعلامية في مدينة بغداد وبلغ حجم العينة 67 مفردة ، ومن اجل بلوغ الأهداف المحددة للبحث تم تقسيمه على ثلاثة مباحث : الأول الإطار المنهجي للبحث الذي اشتمل على مشكلة البحث وأهميته ومدى الحاجة إليه ، ومنهج البحث فضلا عن الدراسات السابقة أما المبحث الثاني فتناول الإطار النظري الذي تضمن واقع الصحافة الاستقصائية في العراق ، ومعيقات العمل الصحافي الاستقصائي فيما أشتمل المبحث الثالث على نتائج الدراسة الميدانية وتفسير الجداول فضلا عن النتائج العامة والتوصيات ، ومن ابرز النتائج التي توصل اليها البحث :

* أن جميع أفراد عينة البحث يؤيدون وجود عوائق تعرقل أداء العمل الصحافي وبنسبة 100% ، تتمثل هذه المعيقات في المعيقات المهنية حيث حصلت على أعلى مرتبة بنسبة 100% والمعيقات السياسية والقانونية التي احتلت المرتبة الثانية بنسبة 97 % فيما جاءت الاقتصادية بالمرتبة الثالثة بنسبة 59.7 % واحتلت المعيقات الاجتماعية المرتبة الأخيرة بنسبة 32.8 % .
* أن أغلب افراد عينة البحث يمارسون الرقابة الذاتية حيث شكلت نسبتهم 86.6 %
* وأن من أكثر المعيقات السياسية التي تعرقل ممارسة الصحافة الاستقصائية في العراق هو الانقسام الطائفي اذ شكل نسبة 75.3 % فيما جاء تضيق الحكومة على حرية الاعلام وتداول المعلومات بالمرتبة الثانية بنسبة 38.4 % اما الفئة زرع الخوف في نفوس الصحافيين فقد جاءت بالمرتبة الثالثة وبنسبة 18.4 %
* ابرز الجوانب السلبية في القوانين والتشريعات الاعلامية من وجهة نظر الإعلاميين في العراق ، انها لا تؤمن الحماية الكافية للصحافيين فضلا عن انها أداة تكبل الحريات حيث شكلت الفئة الأولى نسبة 84.6 % و61.5 للفئة الثانية .

**Abstrac**

raises the search the problems of the practice of investigative journalism in Iraq a number of questions about the problem of the practice of investigative journalism and highlighted the difficulties facing the challenge of the activity of this kind from the press, and the impact of these impediments? The aim of the research to identify the near the views of journalists on the main constraints and challenges to the activity of journalism in Iraq, he revealed the extent of the shortcomings of the laws and legislation in Iraq to achieve the principle of the freedom of expression and the exercise of the right of access to information and resources, based on the literature of relevant information scientific studies and research findings former following References scanning method to study the public by relying on the resolution as a research tool, which were distributed to a sample of journalists working in media institutions in the city of Baghdad a sample size 67 single, and for the achievement of the goals of research is divided on three detectives: first, the methodological framework of the research that included the problem and its importance and the extent of the need, and methodology of the research as well as the previous studies either grade and had examined the conceptual framework That included the reality of journalism in Iraq, press work in the survey included the Obstacles third grade of the results of a field study and interpretation of the tables as well as the general conclusions and recommendations, and the most prominent results of the findings of the research:

 1-that all members of a sample search experiencing the presence of impediments to the performance of the press work and the ratio of 100%, the impediments in the professional constraints where got the highest rank by 100% and disincentives political, legal, ranked second by 97 % while the economic came third 59.7 % occupied social constraints, which ranked last with a rate of 32.8%

 2-that most of the members of a sample of research and practice self-censorship where the proportion accounted for 86.6%

 3- and more than political constraints impeding the exercise of the journalism in Iraq is sectarian division in the form of a percentage of 75.3 % while narrowing the government on the freedom of the media, the circulation of information came second with 38.4 % either category to sow fear in the hearts of the journalists, came third with 18.4%

4- highlighted the negative aspects of the laws and legislation briefing from the point of view of the media in Iraq, it does not ensure the adequate protection of journalists as well as it is an instrument of the shackle freedoms where formed the first category the rate of 84.6 % and 61.5 The second category

**المقدمة**

أصبحت حرية الصحافة في العراق ، مهددة في ظل غياب القانون وجهل بعض مفاصل الدولة بالدور الايجابي للعمل الصحافي بشكل عام والاستقصائي على وجهة الخصوص ، في تصحيح مسارات العمل السياسي وكشف حالات الفساد ووضع المعالجات الصحيحة لها ، ويجد الصحافيون أنفسهم عالقين بين المضايقات القانونية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية والتي غالبا ما يضيق صدرها بالنقد الاعلامي وقد تصل إلى الاعتداءات او الاعتقالات وبين الميليشيات المسلحة المتشددة التي تستهدف الصحافيين بالاعتداء والمنع من مزاولة المهنة وقد يصل إلى القتل أحيانا ، وإصدارات الحكومة وتشريعاتها المشددة فضلا عن الرقابة الذاتية التي تفرضها بعض وسائل الإعلام على الصحافيين العاملين بها . بذلك فقد ارتفع عدد الصحافيين العراقيين الذين استشهدوا منذ عام 2003 ولغاية إعداد هذا البحث الى أكثر من 420 صحافيا ، حسب إحصائيات مرصد الحريات الصحفية وما أعلنته نقابة الصحافيين العراقيين ، فيما لف الغموض العمليات الإجرامية الأخرى التي استهدفت بطريقة غير مباشرة صحافيين ما زالوا في أعداد المفقودين . وتتخذ هذه الأرقام والحقائق سمة الإحاطة الكاملة بالحجم الحقيقي للتحديات والمعوقات التي تعترض الصحافيون العراقيون ولا سيما العاملون في مجال الصحافة الاستقصائية بوصفها تتجاوز التغطية الإخبارية التقليدية للأحداث، إلى تغطية تكشف خبايا القضايا المستورة بالاعتماد على مصادر ووثائق غير معلنة . هذا ما يعزز الانطباع السائد بخطورة العمل الصحافي في العراق بشكل عام والاستقصائي بشكل خاص ، وان الصحافي مازال مهددا وميدان الصحافة مازالت تحفه المخاطر وان الذين يقفون وراء جرائم استهداف الصحفيين مازالوا يشكلون حالة من القلق النفسي عند الصحافيين كون يد الإجرام عندما تكون طليقة لا ينال منها القضاء ، فان ذلك سيشجع الآخرين للنيل من الصحافيين مادام القانون مغيبا ولغة العنف بلا رقيب او رادع ، كما ان هناك مفاصل في حلقات الدولة لم تدرك بعد طبيعة مهمة الصحافي وما تقتضيه مهنة العمل الصحافي من التزامات بالسماح للصحافي بحرية العمل والوصول للمعلومة دون قيود وهذا الخلل في أدراك البعض بات يشكل حاجزاً يقف بوجه تنفيذ الكثير من المهام الصحافية الاستقصائية . بناء على ما تقدم، فان سؤالا من نوع : ما إشكاليات ممارسة الصحافة الاستقصائية في العراق ؟ يبدو مشروعا بل وواجبا علميا تمليه علينا الأمانة العلمية للوصول إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات من خلال عدة أبعاد : يتمثل البعد الأول في الإطار النظري، حيث تتمحور تساؤلاته حول : ما ملامح نشوء وتطور الصحافة الاستقصائية في العراق ؟ وما هي إشكالية ممارسة الصحافة الاستقصائية في العراق؟ ، وما ابرز التشريعات والنصوص القانونية التي تنظم العمل الاعلامي وحرية الرأي والتعبير في العراق؟ أما على البعد التطبيقي فتدور تساؤلاته حول : ما المعيقات والقيود التشريعية القانونية لممارسة الصحافة الاستقصائية في العراق ؟ ما المعيقات المهنية ؟ وما المعيقات الذاتية للصحافيين الاستقصائيين ؟ ما المعيقات الاقتصادية وما المعوقات الاجتماعية التي تعترض ممارسة الصحافة الاستقصائية في العراق ؟ وما تأثير هذه المعيقات على ممارسة مهنة الصحافة الاستقصائية في العراق ؟ وقد أستند هذا البحث بشكل أساسي إلى مراجعات مكثفة لأبرز القوانين والتشريعات العراقية التي تتعلق بموضوع البحث وتمخضت عن هذه المراجعات وما جاء به من نتائج ومعطيات جملة من التوصيات والمقترحات .

**المبحث الأول**

**الإطار المنهجي للبحث**

**أولا : مشكلة البحث**

بالرغم مما شهدته الساحة الإعلامية العراقية في السنوات الأخيرة من محاولات كثيرة وملحوظة لممارسة الصحافة الاستقصائية ، والتغيرات الكبيرة في صناعة المحتوى الإعلامي، إلا أن هذه محاولات لا تزال مبعثرة ومتناثرة ، وقد تتوقف عند بعض أجزائها، دون السعي لوضع هذه المحاولات في سياقها الإعلامي العام، الذي يسهم في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي ويؤدي وظيفته الرقابية . إذ تحتاج الصحافة الاستقصائية إلى بيئة ديمقراطية حقيقية وفهم واع لدور الإعلام لتستطيع أن تؤدي دورها كأداة للبحث في سبر أغوار القضايا المجهولة وكشف حالات الفساد وإعلان حقائقها للرأي العام وتصويب الانحرافات في المجتمع ، ولا يمكن تجاهل بيئة المخاطرة التي يعيشها الصحافيون العاملون في هذا المجال والمعوقات والعراقيل التي تشكل حجر عثرة أمام ممارسة هذا النوع من الصحافة ، بوصفها أداة لفتح الأبواب المغلقة، والسعي إلى ما يحرص الآخرون على إخفائه بقصد أو دون قصد . وتأسيسا على ذلك يمكن تلخيص مشكلة هذا البحث بالتساؤلات الآتية :

1- ما ملامح نشوء وتطور الصحافة الاستقصائية في العراق ؟

2- ما إشكالية ممارسة الصحافة الاستقصائية في العراق ؟

3- ما المعيقات التي تعترض نشاط الصحافة الاستقصائية في العراق ؟

4- ما تأثير هذه المعيقات على ممارسة مهنة الصحافة الاستقصائية في العراق ؟

**ثانيا : أهمية البحث والحاجة اليه**

تتجلى أهمية البحث في جدة الموضوع المدروس من ناحية ، وافتقار المكتبة الإعلامية لدراسات تتناول إشكاليات العمل الصحافي الاستقصائي في العراق بشكل مباشر من ناحية أخرى ، وسعي نحو تفسير وتحليل تصورات الصحافيين حول معيقات العمل الصحافي الاستقصائي في العراق ، وتحديدهم لطبيعة العوامل المؤثرة فيه ، ومن المؤمل أن يمنح هذا البحث العاملين في حقل الاعلام تصورا واضحا عن الصحافة الاستقصائية ، وعن الظروف التي تؤثر فيها ، فضلا عن انه يقدم رؤيا واضحة حول قصور التشريعات المتعلقة بحرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومة ، وحجم الانتهاكات والمضايقات التي يتعرض لها الصحافيين الممارسين للصحافة الاستقصائية في العراق .

**ثالثا : أهداف البحث**

وبناءً على ما تقدم فإن هذا البحث يسعى إلى :

* التعرف عن قرب على وجهات نظر بعض الصحافيين حول ابرز المعيقات والتحديات التي تعترض نشاط الصحافة الاستقصائية في العراق
* التعرف على ابرز التشريعات والقوانين التي تنظم حرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومة في العراق .
* كشف مدى قصور القوانين والتشريعات في العراق لتحقيق مبدأ حرية التعبير وممارسة حق الوصول إلى المعلومات والمصادر .

**رابعا : نوع البحث ومنهجه**

ينتمي هذا البحث إلى البحوث الوصفية ، حيث يرتبط مفهوم البحث الوصفي بدراسة واقع الأحداث والظواهر والمواقف والآراء وتحليلها، وتفسيرها بغرض الوصول إلى استنتاجات مفيدة، إما لتصحيح هذا الواقع، أو تحديثه، أو استكماله، أو تطويره، وتمثل استنتاجات هذا البحث محاولة لفهم معيقات الصحافة الاستقصائية في العراق ، ووضع الحلول المستقبلية لها، ومن اجل تحقيق اهداف هذا البحث تم الاعتماد على منهج المسح الذي يتم توظيفه لجمع وتنظيم وتصنيف البيانات والمعلومات المتعلقة بطبيعة المعيقات التي تعرقل عمل الصحافي الاستقصائي ، واستخلاص النتائج والحلول اللازمة لحل هذه المشكلات .

**خامسا : حدود البحث ومجالاته**

تمثل مدينة بغداد مجالا مكانيا للبحث كما شمل أيضا المؤسسات الاعلامية ضمنة الرقعة الجغرافية لمدينة بغداد ، فيما حددت الباحثة المرحلة التي أعقبت التغييرات السياسية التي حدثت في العراق بعد ٩ نيسان2003 مجالا زمنيا ، إذ تعد هذه المرحلة مجالا خصبا لهذا البحث لما تميزت به من نشاط تشريعي وصدور عدد من القوانين التي تدعي في الظاهر السعي لبقاء الاعلام حرا ومستقلا ، فضلا عن ظهور العديد من المنظمات والمراكز التي تدعم وتشجع على انجاز التحقيقات الاستقصائية (كمنظمة نيريج ) مما أسهم في رواج هذا المفهوم بين الكوادر الصحافية من جهة المؤسسات الاعلامية والأكاديمية من جهة اخرى ، اما المجال البشري فتمثل في عينة من الصحافيين الممارسين لمهنة الصحافة .

**سادسا : عينة البحث**

تم الاعتماد على عينة غير احتمالية ( عارضة ) التي يزداد استخدامها عندما يريد الباحث الوصول إلى جمهور له خصائص معينة كما في البحث الذي نحن بصدد دراسته ، حيث تتشكل عينة هذا البحث من الصحافيين العاملين في المؤسسات الاعلامية العراقية كونهم قريبين جدا من واقع الممارسة الصحافية الاستقصائية التي تعترضها جملة من المعيقات ، وقد بلغ حجم العينة(75 ) مفردة ، وبعد توزيع الاستمارات على المبحوثين، تم استبعاد (3)استمارات غير صالحة و5 استمارات لم ترجع أصلا ، أصبحت العينة مكونة 67مبحوثا مثلت42ذكور و25اناث. ( أنظر الجدول رقم 1 )

**سابعا : أداة البحث**

تم إعداد أنموذج أولي لصحيفة الاستبانة ، حسب مشكلة البحث، وأهدافه، وتساؤلاته، وقد اخترنا صحيفة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من أجل ضمان تحكم أفضل في طرح الأسئلة فضلا عن ضمان الحصول على إجابات منظمة توفر علينا الوقت والجهد. وانطلاقا من هذا الاعتبار فقد تم تقسيم أسئلة الاستبيان إلى المحاور التالية:

المحور الأول: خاص بالبيانات الشخصية

المحور الثاني : نوع المعيقات التي تعترض العمل الصحافي الاستقصائي في العراق .

المحور الثالث **:** المعيقات المهنية للعمل الصحافي الاستقصائي في العراق .

المحور الرابع :المعيقات السياسية والقانونية للعمل الصحافي الاستقصائي في العراق .

المحور الخامس : المعيقات الاقتصادية للعمل الصحافي الاستقصائي في العراق .

المحور السادس **:** المعيقات الاجتماعية التي تعرقل العمل الصحافي الاستقصائي في العراق

**ثامنا : تحديد المفاهيم إجرائيا :**

يفرض المنهج العلمي على الباحث في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية إجراء ذا أهمية كبيرة، يتمثل في توضيح المفاهيم المشكلة لموضوع البحث، وتحديدها تحديدا إجرائيا خاصا بالموضوع المدروس لذا فقد تم تحديد بعض المفاهيم الواردة ضمن سياق البحث اجرائيا ومنها :

**1- الصحافيين**

يمكننا أن نضع تعريفا إجرائيا للصحافيين ضمن حدود هذا البحث على انه : كل من يزاول عملا صحفيا في مؤسسة إعلامية عراقية ذكرا أو أنثى في المجالات الإعلامية كافة ، المقروءة ، والمسموعة ، والمرئية- المسموعة .

**2- المعيقات**

المقصود بها في هذا البحث **،** وهي كل ما يعترض أو يعرقل او يمنع انجاز مهمة الصحافي الاستقصائية في العراق بحيث يشكل عائقا أمام إكمال القصة الصحافية ، سواء كانت معيقات تشريعية أو قانونية أو مهنية أو الاقتصادية أو اجتماعية وقد تكون ذاتية تتعلق بشخصية الصحافي .

**3- حرية الصحافة**

ونعني بها ، إلغاء جميع القيود والمعيقات القانونية وغير القانونية التي من شأنها أن تعترض أو تعرقل وصول الصحافي المتقصي للحقائق والمعلومات والآراء والأفكار ونشرها وتوزيعها ، بمعنى أن لا يكون الصحافي معرضا لضغوطات حكومية وغير حكومية أثناء انجازه المهمة الصحافية المكلف بها على أن تكون هذه الحرية ملتزمة بأخلاقيات المهنة ومصونة لحرية الآخرين والمصلحة العامة والقيم والأعراف الاجتماعية.

**تاسعا : الدراسات السابقة**

يعد عرض الدراسات السابقة بمثابة الاساس العلمي الذي ينطلق منه البحث الذي نحن بصدد دراسته ، كما انها تساعد الباحثة في الاطلاع على الأطر النظرية والمنهجية التي تعتمد عليها وفي التحليل والاستنتاج والاستنباط والتوجه الفكري والموضوعي اذ يمكن للباحثة ان تستفيد من المناهج والنظريات التي اعتمدتها الدراسات السابقة لتكون دليلا لها في جمع المعلومات عن الدراسة الحالية ووضع الاطر النظرية والفكرية لها ،وقد وجدنا بعض الأدبيات التي تخدم بحثنا ولكن بطريقة غير مباشرة وذلك إما من الجانب المنهجي أو الموضوعي وهي :

1- دراسة د. طارق علي حمود وبيرق الربيعي (2012 )[[1]](#footnote-2) حول : حرية الاعلام العراقي بين الدستور ولائحة قواعد العمل الاعلامي ، تناولت هذه الدراسة تحليل تقارير نشرة الرصد الصادرة من دائرة الرصد الاعلامي في هيئة الاعلام والاتصالات العراقية لشهر اب عام 2011 وتوصلت الدراسة عدة **نتائج منها**  :

* أن البيئة الاعلامية تفتقر إلى الحرية في الحصول على المعلومات وهناك مصادر تقيد من حرية العمل الصحافي وهي مصادر الخوف والوضع الأمني والأحزاب .
* أن لائحة قواعد العمل الاعلامي غامضة ومبهمة ويسهل إساءة استخدامها ، اذ تنص بعض الفقرات على منع المؤسسات الاعلامية بث او تداول محتوى العنف والطائفية في حين لم تحدد المعنى الدقيق لهما .

2- دراسة أحلام بآي ،(207 )[[2]](#footnote-3) حول : معوقات حرية الصحافة في الجزائر- دراسة ميدانية- تناولت هذه الدراسة المعوقات التي تعترض حرية الصحافي في الجزائر أثناء ممارسته لمهنته ، واعتمدت هذه الدراسة الوصفية على منهج المسح،حيث توصلت إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- أن الصحافي في الجزائر يتعرض أثناء ممارسته لمهنته لمعوقات سياسية-قانونية تحد من حريته، أهمها ؛ ضغوط السلطة الحاكمة الممارسة على الصحافة والمتمثلة في عدم تقبلها للنقد وتضييقها الخناق على حرية الصحافة من خلال عدة وسائل أهمها التعسف في محاكمة وسجن الصحافيين.

- أن الصحافي في الجزائر يتعرض أيضا لمعوقات اقتصادية وهي؛ الضغط الناتج عن التمويل العمومي والخاص، الضغط الناجم عن الإشهار العمومي وكذلك الخاص، إضافة إلى ضغط الدولة على الصحف عن طريق الديون واحتكار المطابع.

- أ ن الصحافي في الجزائر يتعرض لمعوقات اجتماعية تتمثل في انتشار الأمية في أوساط الجمهور، وخصوصية بعض القضايا الاجتماعية التي تصعب معالجتها بكل حرية.

وتقترب هذه الدراسات من دراستنا في جوانب كثيرة وقد تم الاستفادة على المستوى النظري والتطبيقي ، وطريقة طرح بعض الأسئلة التي تضمنتها استمارة الدراسة الميدانية .

**المبحث الثاني**

**الإطار النظري للبحث**

**المحور الأول: واقع الصحافة الاستقصائية في العراق**

# تعد الصحافة الاستقصائية investigative journalism هي أعلى مراتب المهنية الإعلامية وفي الوقت ذاته هي أصعبها... إن معنى التقصي هو تتبع الأثر، وهو البحث والتنقيب حول قضية ما والبحث في عمقها، لمعرفة ما وراء المعلومات، وكشف الأمور الخفية ، أمور أخفاها عمداً شخص ذو منصب في السلطة أو اختفت صدفة خلف ركام فوضوي من الحقائق والظروف التي أصبح من الصعب فهمها، وتتطلب استخدام مصادر معلومات ووثائق سرية وعلنية، وهى أيضا، الصحافة القائمة على توثيق المعلومات والحقائق بإتباع أسلوب منهجي وموضوعي بهدف كشف الخفايا وإحداث تغيير للمنفعة العامة.

تعد التقارير أو التحقيقات التي أجرتها نيلي بلاي عام 1887 أول وأشهر تقارير صحافة التحقيقات الاستقصائية في العالم ، وهي أول انطلاقة نحو عالم البحث والتقصي المستتر ، حيث تظاهرت ( نيلي بلاي ) بالإصابة بمرض عقلي وأمضت عشرة أيام في مصحة الصحة العقلية للمرأة بنيويورك للكشف عن سوء معاملة المرضى، وتم نشر التحقيق الذي أجرته في "عالم نيويورك" وأسفر عن إجراء إصلاحات ومزيد من التمويل لمؤسسة الصحة العقلية ، ثم تطور مفهوم الصحافة الاستقصائية مع تطور الصحافة ودورها الرقابي في المجتمع ، واتجاهها الى التحري عن قضايا معينة كقضايا الفساد والانحراف التي تطال مختلف مناحي الحياة . ومع مطلع السبعينيات من القرن العشرين بدأت الصحف الأمريكية بشكل متزايد في تشجيع المحررين ذوى الخبرة على التحرر من القصص الروتينية حتى يستطيعوا معالجة القضايا والموضوعات ذات المغزى التي تتطلب وقتا وخبرة أكثر . كما لعب المراسلون أدوارا حاسمة في كشف ما يُعرف فيما بعد بأخطر فضيحة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تابع الصحفيون في واشنطن تحرياتهم حول قضية سرقة في مبنى للمكاتب في "وترجيت" وواصلوا إلى أن أوصلتهم تحرياتهم إلى البيت الأبيض ، وقد دفعت التقارير الإخبارية الخاصة بالحملة التي كشفت فيها صحيفة لواشنطن بوسط الأمريكية في يونيو 1972 فضيحة وترجيت وتورط الرئيس الأمريكي الأسبق، نيكسون في التجسس على المقر الانتخابي للحزب الديمقراطي وهو الحزب المنافس للحزب الجمهوري الذي ينتمي إليه الرئيس نيكسون، وقد انتهت الحملة الصحفية باستقالة الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون "من منصبه بعد إدانته هو وكبار معاونيه ، وأشهر المحررين الذين قاموا بهذه التغطية الاستقصائية، كل من بوب وود وارد , وكارل برنشتاين , بجريدة الـ واشنطن بوست .وتتزاحم الصحف الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية على موضوعات التحقيقات الاستقصائية، فتخصص لها بجانب فريق المحررين المتميزين والمعروفين بموضوعيتهم ومصداقيتهم ميزانيات مالية كبيرة وإن بعض الوكالات الصحفية الكبرى مثل وكالة "اسوشيتدبرس" استحدثت مؤخرا قسما خاصا بالتحقيقات الاستقصائية .[[3]](#footnote-4) إما في العالم العربي فيؤكد عدد من الباحثين على عدم وعي الصحافة العربية عموما والعراقية خصوصا بمصطلح هذا اللون من الفنون الصحافية الإ انها مارستها في أوقات مختلفة اشتدت فيها وتراجعت في أحيان اخرى تبعا لطبيعة الصحافة نفسها من جهة وطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة من جهة اخرى ، لكن الملاحظ أن هذه التسمية \_ التحقيقات الاستقصائية \_ لم تطلق على تلك التحقيقات والتقارير على الرغم من كونها استقصائية بشكل ممتاز وحققت الكثير من أهدافها في فضح وتوجيه الأنظار نحو الجريمة المنظمة و حالات الفساد المالي والإداري ،[[4]](#footnote-5) ونخلص من هذا القول أن مصطلح الصحافة الاستقصائية كمفهوم وممارسة تبلور على المستوى الاعلامية العربي بعد ظهور مؤسسة ( أريج )\* عام 2005، كمؤسسة إعلامية داعمة لجهود العمل الصحافي الاستقصائي في المنطقة العربية، قامت بتدريب عدد من الصحافيين على هذا النوع من العمل الصحافي واحتضان ورعاية مشاريعهم ، وتمخض عن هذا الدعم انجاز العديد من التحقيقات الاستقصائية وتغطية السلبيات وكل ما من شانه إظهار الخلل ومظاهر القصور او المخالفات او سوء الإدارة في الجهاز الحكومي .

في العراق فعلى الرغم من هامش الحرية التي أتيحت للإعلام العراقي والتنوع الكبير في المؤسسات الاعلامية بعد أحداث عام2003 ، الا ان الوسط الاعلامي العراقي مازال يفتقر الى الصحافة الاستقصائية بمفهومها العلمي والمهني ، باستثناءات بسيطة ، كما ان مستوى الصحافة الاستقصائية لم يكن بحجم الفساد الذي طال مفاصل الحياة في العراق ، فكانت الجهود الصحفية نادرة في هذا المجال ومحدودة وفردية ، فضلا عما  اتصفت به من تحقيقات سطحية غير مكتملة المعالجات تحوي أفكارا وأراء ليست معلومات بأدلة موثقة .

ويعلل بعض الباحثين أسباب غياب التحقيقات الاستقصائية عن الاعلام العراقي الى تكتم الدولة على المعلومات المتوافرة لديها ، مما يضع الصحافيين أمام مأزق قانوني اذ يمكن ان تتسرب المعلومات ولكن ليس من مصادر موثقة ، مما يخل بمصداقية المعلومات لدى الجمهور، كذلك غياب التشريعات القانونية التي تنظم العمل الصحافي خاصة قانون حماية الصحافيين، وحرية النقد البناء ، وحق الحصول على المعلوماتمن مؤسسات الدولة ،اضافة الى الوضع الأمني المضطرب الذي ساد الساحة العراقية ، وظهور قوة ضاغطة جديدة تتمثل بالجماعات المسلحة التي أخذت تنازع الدولة في سلطانها ، وتفرض ضغوطا كبيرة على العمل الصحافي ، الذي يتمثل بتعرض حياة الصحافي للخطر، وقد ورد في دليل التغطية الصحفية عن الأوضاع الخطرة ان الحوادث الناجمة عن نشاطات المتمردين مسؤولة عن معظم حالات مقتل العاملين في وسائل الإعلام، إذ بلغت نسبة حوادث قتل الصحافيين في العراق 60% من عدد الصحافيين الذين قتلوا لغاية أوائل عام 2005 ، فضلا عن عمليات الخطف التي قامت بها القوى المختلفة .

 كما ان ارتباط أغلب المؤسسات الاعلامية في العراق وتبعيتها للأحزاب السياسية وتزايد حجم التمويل السياسي للإعلام العراقي ، سببا من الأسباب التي تعيق الأداء المهني الاستقصائي ، الذي يعد استقلالية الوسيلة الاعلامية من أولى متطلباته والتي تنعكس بشكل مباشر على حرية المحقق الصحافي في تناوله للموضوع . وبشكل عام رغم أن هناك شبه اتفاق على ان التحقيقات الاستقصائية مغامرة محفوفة بكل المخاطر لكنها مع ذلك بدأت تجتذب أعداداً متزايدة من أهل مهنة المتاعب في رحلة بحث عن الحقيقة. وهناك بوادر جديدة لحضور هذا النوع من العمل في الصحافة العراقية كذلك ظهرت برامج تلفزيونية تحاول ان تقترب من العمل الاستقصائي تقدم تغطية معمقة تعرض من خلالها موضوعات تتعلق بالفساد والتقصير على مستوياته مختلفة ومن ابرز تلك البرامج برنامج (كلام ليكس) في قناة السومرية وبرنامج ساعة ونص في قناة البغدادية كذلك برنامج الساعة التاسعة .ويعد تأسيس منظمة (نيريج ) (nirij) اختصار ل" network of Iraqi reporters for investigative journalism ، في مدينة السليمانية في ايار 2011 بدعم من مؤسسة دعم الاعلام الدولي (IMS) ، بداية مرحلة جديدة تقوم على تبني أساليب منهجية وعلمية في العمل الصحافي الاستقصائية في العراق ، إذ عملت منذ تأسيسها على تدريب صحافيين العراقيين وتوفير الدعم المالي والاستشاري لإنجاز تحقيقات معمقة تستند الى البحث عن الحقائق الموثقة والمدعومة بالمصادر المتعددة وثيقة الصلة بالموضوع قيد الكشف ، فضلا عن تحسين مهارات الاستقصائيين العراقيين والعمل على نشر ثقافة التقصي في الصحافة العراقية وتتابع قضايا الفساد المالي والإداري، وتؤشر الانحرافات في السلوك الرسمي والمدني والانتهاكات التي ترتكب اتجاه شرائح متعددة من المجتمع العراقي.

**المحور الثاني : معيقات العمل الصحافي الاستقصائي في العراق**

نتيجة للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية وطبيعة المرحلة التي يمر بها العراق ، أصبح من الصعوبة حصر المعيقات العمل الصحافي الاستقصائي بشكل عام ، لذا يعد هذا البحث محاولة من الباحثة لوضع الإشارة على عدد من المعيقات التي تمنع انتشار الصحافة الاستقصائية في وسائل الاعلام , و يمكننا أن نوجزها كالآتي :

**1- معيقات تشريعية وقانونية**

إن رحلة البحث عن الحقيقة تبدأ في خطوة البحث عن المعلومات . وقد تكون هذه المعلومات في صورة وثائق أو أرقام وإحصائيات أو صور أو ربما حوارات ولقاءات مع مصادر على علاقة مباشرة بالحدث . غير أن المعلومات التي تحتاجها رحلة البحث هذه قد تكون في حوزة أفراد أو مؤسسات أو جهات الحكومية ، تمنع الوصول إليها وكشفها للرأي العام ، ويرتبط بهذا المنع وفرض السرية على المعلومات بانعدام الشفافية وانتشار الفساد وتضييق الحريات . لذلك فإن قوانين سرية المعلومات هي المعيق الأول لممارسة الصحافة الاستقصائية وبمثابة الحواجز التي تحول دون ممارسة حق الوصول إلى المعلومات والحصول عليها . ولا يكاد يخلو أي دستور في أي دولة من العالم من إقرار حرية التعبير، ولكن المثل التي جاءت بها الدساتير شيء، والممارسة الواقعية شيء آخر[[5]](#footnote-6) ، فبعد التحولات الكبيرة والتي رافقت الغزو الأميركي للعراق عام 2003 صدرت العديد من القوانين والأوامر المؤقتة التي أُريد لها تنظم العمل الإعلامي في العراق، وكان أولها الأمر رقم 14 الصادر\* عن سلطة الحاكم المدني في العراق بول بريمر، أو ما عُبر عنه بالأمر رقم 14/10 في (حزيران) من العام 2003 والذي كان مفاجئا لما حواه من قيود وانتهاك ومصادرة لحرية التعبير وقد جاء في الجزء الثالث من الأمر المذكور وتحت باب اكتشاف النشاط المحظور (يجوز للمدير الإداري للسلطة الائتلافية المؤقتة أن يأذن بإجراء عمليات تفتيش للأماكن التي تعمل فيها المنظمات الإعلامية العراقية دون إخطار، بغية التأكد من امتثالها لهذا الأمر، ويجوز لها مصادرة أي مواد محظورة وأي معدات إنتاج محظورة، ويجوز لها إغلاق أي مبان تعمل فيها هذه المنظمات، ولن يسمح بدفع أي تعويض عن أي من المواد أو المعدات المصادرة أو المباني المغلقة . وتم بموجبه ملاحقة عدد من وسائل الإعلام العراقية واقتحام مقارها والعبث بموجوداتها واعتقال العاملين فيها.

وبعدها صدر الأمر رقم 65 الذي بموجبه تأسست الهيئة الوطنية للاتصالات والإعلام لتنظيم البث الإذاعي، ومنح تراخيص البث. وصدور الأمر 66 عن سلطة الائتلاف المؤقتة والمتضمن إصدار صحيفة يومية وإذاعة ومحطة تلفزيونية، وصدر الأمران عن المدير المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة بول بريمر في 20 (آذار) 2004. وتشكل المادة 38 من الدستور العراقي الدائم الذي تمت المصادقة عليه باستفتاء شعبي في 15 ( كانون الأول ) 2005 ، خطوة لترسيخ حرية التعبير في العراق إلا أن هذه الخطوة غير كافية لضمان حرية التعبير، إذ يشكل غياب التشريعات القانونية والواقع الأمني القلق ومحاولات التدخل من قبل المسؤولين ضعفا لهذه المادة الدستورية ويحولها إلى مجرد نص يفقد قوته المفترضة. وهو ما حدث فعلا في عدد من الانتهاكات بحق الصحافيين من تضييق على عملهم ومنعهم من تغطية جلسات مجلس النواب وإغلاق بعض وسائل الإعلام ومنع الصحافيين من الوصول إلى أماكن الأحداث للتغطية الإخبارية، ففي إعلان صادر عن وزارة الداخلية في مايو (أيار) 2007 قررت الوزارة منع اقتراب الصحافيين من أماكن الأحداث والتفجيرات وعللت الوزارة هذه الخطوة بأنها إجراءات احترازية لضمان سلامة وحياة الإعلاميين من حدوث انفجارات متزامنة في المكان عينه. ثم صدر قانون حقوق الصحفيين رقم 21 لسنة 2011 ،[[6]](#footnote-7) إذ ورد فيه تأكيد لحق الصحفي بالحصول على المعلومة على وفق نص الفقرة (أولا من المادة (4) التي جاء فيها ( للصحفي حق الحصول على المعلومات والأنباء والبيانات والإحصائيات غير المحظورة من مصادرها المختلفة وله الحق في نشرها بحدود القانون) وهذه المرة الأولى التي يرد فيها نص صريح في قانون يتعلق بحق الحصول على المعلومة وتعد خطوة أولى مهمة في ترسيخ هذا الحق وكسب مهم للشعب في تمكين عينه المبصرة الممثلة بالصحفي من الحصول على المعلومة مثلما يعد فتح مبين للأسرة الصحفية، إلا أن القراءة القانونية لهذا النص تشير إلى انه ولد ناقصاً ومن الضرورة إن يلحق بنصوص أخرى حتى يكتمل وجود الحق بوسائل حمايته لان النص على وجوده لا يكفي ما لم يعزز بوسائل تحميه من الخرق والاعتداء ، لان الصحافي عندما يقوم بعمله المهني يتعرض للكثير من مخاطر التجاوز و الاعتداء إثناء قيامهم بالعمل الصحفي فالحماية القانونية للصحفي تطلبت إن يعامل الصحافي معاملة الموظف أو المكلف بخدمة عامة و إن ذلك من شانه حماية الصحافي و هو من الضمانات الدستورية المنصوص عليها في المادة 38 من الدستور العراقي النافذ لعام 2005 من كون حرية الصحافة و الإعلام مكفولة و لا يجوز تقييد حرية الصحافة و الإعلام إلا وفقا للقانون و إن جريمة الاعتداء على الصحفي من الجرائم التي لا يجوز غلق التحقيق فيها وقبول الصلح لأنها من جرائم الحق العام .

اما فيما يخص جريمة القذف والتشهير، فقد نصت المادة 433 من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 على ( القذف هو إسناد واقعة معينة إلى الغير بإحدى طرق العلانية من شانها لو صحت إن توجب عقاب من أسندت إليه أو احتقاره عند أهل وطنه و يعاقب من قذف غيره بالحبس و بالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين و إذا وقع القذف بطريق النشر في الصحف أو المطبوعات أو بإحدى طرق الإعلام الأخرى عد ذلك ظرفا مشددا )
و قد اصدر مجلس القضاء الأعلى البيان المرقم 81/ق/ا في 11/7/2010 و المتضمن إنشاء محكمة النشر و الإعلام و المتخصصة بنظر دعاوى النشر و الإعلام المدنية و الجزائية فمحكمة النشر و الإعلام تنظر في قضايا النشر في الصحف و المجلات و المواقع الإعلامية الأخر كالقنوات الفضائية و الإذاعات و المواقع الالكترونية و مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها محكمة تحقيق في تلك الدعاوى ومحكمة جنح لإجراء المحاكمة و محكمة بداءة مختصة بنظر دعاوى التعويض الناشئة عن الدعاوى الاعلامية حيث انها المحكمة المختصة بنظر دعاوى النشر و الاعلام فأي دعوى تتعلق بالاعلام تحال اليها و يتم إحالة اضبارة الدعوى الى خبير قضائي اعلامي مختص لبيان هل إن الخبر أو المقال أو النشر يعد خروج من المدعى عليه على مهنة الصحافة و حرية الرأي و التعبير وحق النقد المباح و هل رتب ذلك إساءة للمدعي سببت ضررا أدبيا يوجب التعويض .[[7]](#footnote-8) أن قراءة بسيطة في التشريعات النافذة التي تعيق الصحفي في ممارسة هذا الحق لان قانون المطبوعات وقانون العقوبات فيه الكثير من المعوقات تجاه حرية الحصول على المعلومة وحرية نشرها ، فلابد من إلغاء القوانين التي تفرض عقوبات صارمة على الصحفيين والإعلاميين والمنصوص عليها في قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 مثل المواد 81و82 و83 و84و 201و202 و210 و211 و 215و 227و403 و434 و443 لان هذه المواد من القانون 111 تجعل من الاستحالة ممارسة حرية التعبير دون الوقوع تحت طائلة القانون الذي تصل عقوبته الى الإعدام او السجن المؤبد والتي لازالت سارية المفعول الى الآن وخاصة المادة 200 من ذات القانون والتي تعتبر من أقسى العقوبات وأكثرها خطورة .[[8]](#footnote-9)

خلاصة القول أن التناقض يتجلى في جميع القوانين بما يؤدي الى نتيجة واحدة؛ هي مصادرة الحق في التعبير، والتضييق على الحريات.فمن جهة أكد الدستور العراقي والامر الذي أصدره بول بريمر الى نفاذ القوانين التي صدرت في مرحلة سابقة، مع نفاذ القوانين التي أصدرتها سلطة الائتلاف المؤقتة من جهة اخرى .وإذا عدنا الى الدستور العراقي، وقوانين بريمر في مجال النشر والمادة (130) من الدستور العراقي التي تؤكد على سريان قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 ، نجد تناقضا واضحا وقيود اخرى تم تشريعها اضافة الى تفعيل القوانين القديمة للحد من حرية التعبير. ان فقرات قانون 111 تجعل من الاستحالة ممارسة حرية التعبير دون الوقوع تحت طائلة القانون الذي تصل عقوبته الى الإعدام ، وفي المواد 82 و83 و 179 و200 من القانون المذكور نجد ترسانة من المواد المتعلقة بجرائم النشر والتي تتراوح بين تجريم الانتقاد، ونشر الأخبار المتعلقة بمؤسسات الدولة، وإذاعة الأخبار او نشر الوثائق الخاصة بالدوائر والمصالح الحكومية، او المؤسسات العامة وتتراوح هذه العقوبات بين السجن لفترة تتراوح من السنتين الى السجن المؤبد. وتشير هذه العقوبة الى حجم التقييد الهائل الذي يمكن ان يطال حرية التعبير وبسببها يمكن إيقاف جميع أنواع الانتقادات التي يمكن ان توجه ضد الحكومات العراقية او سياساتها .

اما المادة 180 من القانون ذاته تنص ( يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مواطن أذاع عمداً في الخارج أخباراً او بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية للدولة وكان من شأن ذلك أضعاف الثقة المالية بالدولة أو النيل من مركزها الدولي او اعتبارها او باشر بأية طريقة كانت نشاطاً من شأنه الأضرار بالمصالح الوطنية. وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على سبع سنوات اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب . وبموجب هذه المواد القانونية يصبح من الصعب على الصحافي تقصي الحقيقة اذ يمكن ملاحقة كل ما يمكن نشره في وسائل الاعلام من الوثائق والمراسلات والكتب الرسمية الحكومية التي تهم الشأن العام، ووفق هذه المواد فأن وسائل الاعلام تفرغ من محتواها وتتحول من رقيب أمين يعمل لرعاية مصالح الجمهور والمجتمع الذي يقوم بخدمته ، الى مجرد أدوات غير فعالة تستخدمها الحكومة ، أبواق للدعاية.

2**- الأوضاع الأمنية والسياسية وسطوة أصحاب القرار**

أن ضبابية النظام السياسي في العراق وعدم وضوح معالمه، وحالة التشظي بين عناصر المجتمع بفعل الانقسام الطائفي وسطوة الأحزاب الأوضاع الأمنية المتردية والرقابة العسكرية التي تمنع تنقل الصحافي بحرية ، تشكل معيقات تعرقل إداء الصحافة الاستقصائية في العراق ، حيث تتحدد العلاقة مع وسائل الاعلام من خلال التأثير على حجم النشاط الاتصالي وملكية أدوات الاتصال والسيطرة على المضمون الذي تنشره والأهداف التي يسعى اليها المضمون ، وهناك أيديولوجية واحدة تحدد الخط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة كما يحدد موقف الدولة من الاعلام ، بهدف حماية الطبقة التي تحكم السيطرة على وسائل التعبير الاعلامي[[9]](#footnote-10) وشهدت السنوات الأخيرة تغيير ملحوظ في نمط ملكية المؤسسات الاعلامية ، حيث لوحظ هناك إقبال متزايد على استثمار الأموال في إدارة و ملكية وسائل الإعلام وفي مقدمتها الشبكات الإخبارية والقنوات التلفزيونية الخاصة ، إذ أن تلك المؤسسات تميل إلى تعظيم الأرباح، وبأية طريقة متاحة بما يسمح باستمرار الفساد بدون التحري عنه أو التنقيب عن الممارسات المرتبطة به ، كما أدت تلك الملكية إلى تدمير الاستقلالية المطلوبة لكي تمارس الصحافة دورها الإصلاحي والإرشادي المنوط بها ،ويظهر تأثير ملكية وسائل الإعلام على حدود ما يعد من تقارير استقصائية , وذلك ليس من خلال  التدخل المباشر فقط وإنما من خلال تحديد خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها , وما زالت الكثير من وسائل الاعلام في العراق مرتبطة بأصحاب القرار أو الأحزاب والمنظمات والمؤسسات المختلفة الأهداف والرؤى ، فضلا عن المصالح الإعلانية وأسلوبها التقليدي في تناول الأخبار ، يجعلها بعيدة عن تبني نمط الصحافة الاستقصائية. إذ يتدخل مالكو المؤسسة في تحديد نبرة النقد , ويحددون القصص المستهدفة , كما يتحكمون في الموازنة المخصصة لإنجاز المشروعات الاستقصائية وغيرها من الأعباء التحريرية الأخرى , كما أنهم يتعاقدون وينهون التعاقد مع المحررين ورؤساء التحرير وفقاَ لأجندتهم الخاصة .

ونذكر على سبيل المثال تأثير المساعدات المالية التي تقدمها الحكومات للصحافة على الحرية، كأن تمنحها قروضا ميسرة، وتوفر لها الضمانات التي يتطلبها قيامها بشراء معداتها، أو تمدها بالإعانات المالية المباشرة أو تشتري بعض منتجاتها أو خدماتها وفي البلاد التي تقوم على تعدد الأحزاب قد تقدم الحكومات منحا مالية لكل الأحزاب على أن يخصص جزء منها لدعم الصحافة الحزبية، ولكن قبول مثل هذه المساعدات قد يفرض ، التزامات معينة اتجاه الحكومة قد يضر باستقلال سياستها التحريرية [[10]](#footnote-11)، ومما يجدر الاشارة إليه هنا ما جاء بتقرير منظمة مراسلون بلا حدود حيث ذكرت ( أن الصحافيين العاملين في البلدان غير الديمقراطية يجدون أنفسهم غالبا هدفا لتهديدات متكررة من طرف عملاء الحكومة، وقد تتراوح المخاطر التي يتعرضون لها بين تهديدات بسيطة تخص مستقبلهم المهني الطرد من العمل، أوضع الصحفي على القائمة السوداء لتصل إلى التهديد بالقتل، الخطف، التعذيب وقد أعلنت هذه المنظمة أن "أكثر من 130 صحفيا مسجونون حاليا لأنهم أرادوا إيصال معلومات موضحة إلينا"، وتضيف 42 صحفيا قتلوا في 2003 خلال ممارستهم مهامهم أو بسبب آرائهم خصوصا في شرق آسيا والشرق الأوسط مقابل 25 في عام 2002، واعتقل 766 صحفيا بينما تعرض 1460 آخرون لاعتداءات أو تهديدات، وفرضت رقابة على 501 من وسائل الإعلام" [[11]](#footnote-12) وتنعكس هذه الضغوطات المهنية على العاملين في هذه المؤسسات بما يجعلهم يعملون في إطار خدمة مصالح المالك أو الممول أكثر من مصالح الجماهير وحاجاتهم فضلا عن ذلك لن يكون هناك ضمان لتوفير المعلومات بشكل موضوعي وصادق، خصوصا إذ ما تعارضت هذه المعلومات مع مصالح الملكية الخاصة

**3- المعيقات مهنية وذاتية**

لم تعد الصحافة الحديثة مجرد رأي في مقال، كما كان الحال في بدايات القرن الحالي، ولكنها أصبحت تعتمد بدرجة عالية على المعلومات والحقائق، وبدون حرية الصحافة في الحصول على المعلومات من مصادرها تفقد الصحافة جوهر عملها وجوهر حريتها [[12]](#footnote-13) ،ومع ان الاعلام يعد مكانا للنخبة ، الا ان الاعلام العراقي غدا مكانا لذوي الثقافات المتدنية الذين لا تختلف ثقافتهم عن ثقافة الجمهور العام بشيء ، بينما يراد لممسكي هذه الوسائل ثقافة متقدمة على ثقافة المجتمع ليتسنى لهذه الوسائل الارتقاء بالمجتمع نحو افاق رحبة[[13]](#footnote-14).فقد اتسمت المنظومة الاعلامية العراقية بالهشاشة ، لذلك غالبا ما كان الاعلام مجالا مخترقا سواء على مستوى القائمين عليه او العاملين فيه ، اذ شكل الطارئون على هذه المهنة نسبة كبيرة ، ما أغلق فرص العمل أمام متخصصين أكفاء ، ذلك ان نسبة كبيرة ممن يعملون في الاعلام لا تتوافر لديهم الحصيلة المعرفية الكافية التي تؤهلهم لاداء دور اعلامي مناسب[[14]](#footnote-15) . ان اغلب الوسائل الاعلامية صارت اليوم جزءا من ممتلكات هذه الشرائح ، بينما اقصيت النخبة الثقافية الحقيقية وليست الوهمية عن هذا الميدان ، بسبب من افتقادها المال اللازم ، او النأي بنفسها بعيدا عن مجال صار ميدانا لصراعات سياسية او لجوانب رخيصة وغيرها مما لا يتناسب مع ما يشغل هذه النخبة . اذن فان ضعف الكادر المهني على الرغم من الارتفاع الملحوظ بأعداد الإعلاميين الذين لا يحملون شهادات أكاديمية مع غياب التأهيل المهني عن العاملين في هذا المجال حيث تعاني المؤسسات الإعلامية ومراكز التدريب من نقص واضح في الدورات التدريبية الخاصة بالإعلام والدورات المتعلقة بالصحافة الاستقصائية, مما يشكل ضعف في نسبة الكوادر الصحافية المؤهلة مهنيا. كذلك فقد يفرض رؤساء التحرير على أنفسهم أو على من يتبعهم من المحررين رقابة ذاتية بالسكوت عما يغضب السلطة أو من بيده السيطرة والتمويل أو تصل إلى المحررين دون فرض من الرئيس فيمارسون هذه الرقابة على أنفسهم [[15]](#footnote-16) ، غياب الاستعداد الكافي للصحافي العراقي من أجل خوض معترك الصحافة الاستقصائية ، وذلك لأسباب قد تتعلق في رغبة الصحافيين في تواجد أسمائهم على كتاباتهم بشكل يومي فيلجأون إلى الخبر والتقرير بدلاً من التحقيقات الطويلة المعمقة التي تستغرق مدة طويلة من البحث والتقصي .\*

**المبحث الثالث**

**نتائج الدراسة الميدانية**

المحور الأول / البيانات الشخصية

جدول رقم ( 1) يوضح توصيف عينة البحث

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الجنس** | **التكرار** | **%** |
| ذكور | 42 | 62.7 |
| اناث | 25 | 37.3 |
| **نوع العمل** | **ك** | **%** |
| سكرتير تحرير | 2 | 2.9 |
| مدير تحرير | 13 | 19.5 |
| محرر | 9 | 13.5 |
| مقدم برامج | 2 | 2.9 |
| مراسل | 41 | 61.2 |
| **مكان العمل** | **ك** | **%** |
| صحيفة | 25 | 37.3 |
| مجلة | 1 | 1.4 |
| قناة تلفزيونية | 26 | 38.8 |
| محطة إذاعية | 15 | 22.3 |
| **عدد سنوات الخبرة**  | **ك** | **%** |
| 5 سنوات فأقل | 10 | 14.9 |
| 6-10 سنوات | 33 | 49.4 |
| 11- 15 سنة | 14 | 20.9 |
| 16 – 20 سنة | 6 | 8.9 |
| 21 سنة فأكثر | 4 | 5.9 |

يوضح الجدول أعلاه توصيف عينة البحث حسب الجنس ، ونوع العمل ، ومكان العمل ، وسنوات الخبرة،حيث بلغت نسبة الذكور62.7%، فيما بلغت نسبة الإناث 37.3% اما من حيث نوع العمل الصحفي ، فقد سجلت نسبة المراسلين أعلى نسبة61.2 % من مجموع عينة البحث وشكلت فئة مدير تحرير نسبة 19.5% ، اما المحرر فجاءت نسبتهم 13.5 % وشكلت فئة سكرتير تحرير ومقدمي البرامج نسبة 2.9% لكل منهما. فيما توزعت العينة حسب مكان العمل وفقا الترتيب الآتي : حيث شكلت نسبة العاملين في القنوات التلفزيونية أعلى نسبة بلغت 38.8 % وتمثلت في قناة العراقية ، السومرية ، الحرة ، الديار ، الفيحاء ، الاتجاه ، الفرات ، دجلة ، وآفاق، وجاءت نسبة العاملين في الصحف بالمرتبة الثانية 37.3 % وتمثلت في الزمان ،المدى، الصباح الجديد ، العدالة ، الاتحاد ، التآخي ، فيما بلغت نسبة العاملين في المحطات الإذاعية 22.3% ، وتمثلت في سومر أف أم ، دجلة ، العراق الحر ، الرشيد ، دار السلام ، البلاد ، و1.4% للعاملين في المجلات ، وتمثلت في مجلة الشبكة . ومن حيث سنوات الخدمة فقد توزعت عينة البحث على النحو الآتي : 14.9 % ممن لديهم خبرة 5 سنوات فأقل49.4% لديهم خبرة من 6-10 سنوات ، 20.9 % لديهم خبرة من 11- 15 سنة ، 8.9 % لديهم خبرة من 16 – 20 سنة ، 5.9 % لديهم خبرة من 21 سنة فأكثر .

المحور الثاني / نتائج المتعلقة بنوع المعيقات التي تعترض العمل الصحافي الاستقصائي في العراق من وجهة نظر الصحافيين والتي تتمثل في :

* المعيقات المهنية
* سياسية قانونية
* اقتصادية
* اجتماعية

جدول (رقم 2 ) يبين توزيع إجابات عينة البحث حول وجود معيقات تعرقل أداء العمل الصحافي الاستقصائي

|  |
| --- |
| س/ ھل تعترضك عوائق أثناء أدائك العمل الصحافي الاستقصائي ؟  |
| البدائل  |  التكرار | النسبة % |
| نعم | 67 | 100 |
| لا | صفر | صفر |
| المجموع | 67 | 100 |

يوضح الجدول رقم (2 )أن جميع أفراد عينة البحث تعاني من عوائق تعرقل أدائها لعملها الصحافي حيث جاءت الإجابة ب (نعم ) نسبة 100% مقابل صفر للإجابة ب (لا )

وهذه النتيجة تعكس حجم الصعوبات التي تعترض صحافيو العراق ، وأن ظروف عملهم سيئة جدا .

جدول (رقم 3 ) يبين توزيع إجابات عينة البحث حول نوع المعيقات التي تعرقل أداء العمل الصحافي الاستقصائي

|  |
| --- |
| س/ ما نوع العوائق التي تعرقل أدائك العمل الصحافي الاستقصائي ؟ يمكن اختيار أكثر من بديل |
| البدائل | التكرار | النسبة % |
| المهنية | 67 | 100 |
| السياسية وقانونية | 65 | 97 |
| الاقتصادية | 40 | 59.7 |
| الاجتماعية | 22 | 32.8 |

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن مجموع البدائل ظهر أكبر من حجم العينة وذلك لان الإجابة كانت أكثر من بديل كذلك ، أن المعيقات المهنية حصلت على أعلى مرتبة بنسبة 100% اما

المعيقات السياسية والقانونية فقد احتلت المرتبة الثانية بنسبة 97 % فيما جاءت الاقتصادية بالمرتبة الثالثة بنسبة 59.7 % واحتلت المعيقات الاجتماعية المرتبة الأخيرة بنسبة 32.8 %

وفي الجداول اللاحقة سنحاول تعليل هذه النتائج .

المحور الثالث/ نتائج المتعلقة بالمعيقات المهنية للعمل الصحافي الاستقصائي في العراق من وجهة نظر الصحافيين والتي تتمثل في :

* صعوبة الوصول إلى المعلومات ومصادرها
* رقابة رئيس المؤسسة الاعلامية التي يعمل بها الصحافي
* الرقابة الذاتية

جدول (رقم 4 ) يبين توزيع إجابات عينة البحث حول نوع المعيقات المهنية التي تعرقل أداء العمل الصحافي الاستقصائي

|  |
| --- |
| س/ ما نوع العوائق المهنية التي تعرقل أدائك العمل الصحافي الاستقصائي ؟ يمكن اختيار أكثر من بديل |
| البدائل  | التكرار | النسبة % |
| صعوبة الوصول إلى المعلومات ومصادرها | 58 | 86.5 |
| رقابة رئيس المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها الصحافي | 15 | 22.3 |
| الرقابة الذاتية | 44 | 65.6 |

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن مجموع البدائل ظهر أكبر من حجم العينة وذلك لان الإجابة كانت أكثر من بديل ، وظهر ايضا أن من أكثر المعيقات المهنية التي تعرقل عمل الصحافي في العراق هي صعوبة الوصول إلى المعلومات ومصادرها حيث شكلت نسبة 86.5 % ، اما فئة رقابة رئيس المؤسسة الاعلامية التي يعمل بها الصحافي فقد حصلت على نسبة 22.3 % فيما بلغت نسبة الرقابة الذاتية 65.6% ومن خلال نتائج الجداول اللاحقة سنحاول تعليل هذه النتائج

جدول (رقم 5 ) يبين توزيع إجابات عينة البحث حول معيقات صعوبة الوصول إلى المعلومات ومصادرها

|  |
| --- |
| س/ من وجهة نظرك ما الأسباب التي تعرقل وصول الصحافي الاستقصائي للمعلومات ومصادرها ؟ يمكنك تحديد اكثر من بديل . |
| البدائل  | التكرار | النسبة % |
| القيود الأمنية (التصاريح )ومنع الصحفي من الوصول إلى مكان الحدث | 44 | 75.8 |
| غياب التشريعات التي تنظم عملية الحصول على المعلومات | 15 | 25.8 |
| سرية المعلومات | 8 | 13.7 |
| احتكار المعلومات لإعلاميين أو مؤسسات إعلامية محددة | صفر | صفر |
| ضغوط السياسيين وأصحاب رأس المال | صفر | صفر |
| قوانين الوظيفة العامة التي تمنع الموظف من التحدث للإعلام | صفر | صفر |

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن مجموع البدائل ظهر أكبر من حجم العينة وذلك لان الإجابة كانت أكثر من بديل ، كذلك أن من أكثر المعيقات التي تعرقل الوصول إلى المعلومات ومصادرها هي القيود الأمنية ومنع الصحافي من الوصول إلى مكان الحدث حيث شكلت نسبة 75.8 % ، وهو ما حدث فعلا في عدد من الانتهاكات بحق الصحافيين من تضييق على عملهم ومنعهم من تغطية جلسات مجلس النواب في اكثر من حادث منع ، وإغلاق بعض وسائل الإعلام ومنع الصحافيين من الوصول إلى أماكن الأحداث للتغطية الإخبارية، وفي مايو (أيار) 2007 أعلنت وزارة الداخلية قرار منع اقتراب الصحافيين من أماكن الأحداث والتفجيرات وعللت الوزارة هذه الخطوة بأنها إجراءات احترازية لضمان سلامة وحياة الإعلاميين من حدوث انفجارات متزامنة في المكان ذاته . وفيما يخص فقرة غياب التشريعات التي تنظم عملية الحصول على المعلومات فقد بلغت نسبتها 25.8% فيما حصلت فقرة سرية المعلومات على نسبة 13.7 % وتعليل هذه التكرارات لا يعني عدم وجود نص قانوني يتعلق بحق الوصول إلى المعلومات ومصادرها ولكن القراءة القانونية لهذا النص تشير إلى انه ولد ناقصاً ومن الضرورة إن يلحق بنصوص أخرى حتى يكتمل وجود الحق بوسائل حمايته لان النص على وجوده لا يكفي ما لم يعزز بوسائل تحميه من الخرق والاعتداء ، اذ لم يرد في قانون حقوق الصحفيين أي ذكر لجزاء أو عقوبة لمن يخرق هذا الحق ، كذلك ورد في نص الفقرة (اولا) من المادة (4) من قانون حقوق الصحفيين عبارتين الأولى غير المحظورة من مصادرها المختلفة ، والثانية ( له الحق في نشرها بحدود القانون) وهذه عبارات عائمة وفضفاضة وستؤدي إلى التسويف وتعطيل هذا الحق الذي قرره القانون ، لان كلمة غير المحظورة لم يحدد القانون من الجهة التي تقرر هذه المعلومة محظورة أو غير محظورة ولم يحدد معايير يعتمدها الصحافي في معرفة هل المعلومة محظورة او غير محظور، وحيث إن مطلق النص يجري على إطلاقه، فيكون مالك المعلومة واقصد بها الجهة الحكومية هو من سيحدد هذا الحظر ، لذلك فقد أحيطت المعلومات ومصادرها بجدار من حديد وانعكس ذلك على إداء الصحافيين في العراق .

جدول (رقم 6 ) يبين توزيع إجابات عينة البحث حول معيقات التي تعرقل الصحافة الاستقصائية داخل المؤسسة الاعلامية .

|  |
| --- |
| س / من وجهة نظرك ما معيقات ممارسة الصحافة الاستقصائية داخل المؤسسة الاعلامية؟ يمكنك تحديد اكثر من بديل . |
| المعيقات  | التكرار | النسبة % |
| ملكية المؤسسة | 2 | 13.3 |
| المصالح الإعلانية | 11 | 73.3 |
| تزايد حجم التمويل السياسي  | 7 | 46.6 |
| السياسة التحريرية | 3 | 20 |
| عدم وعي القيادات التحريرية بأهمية العمل الصحافي الاستقصائي | 10 | 66.6 |

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن مجموع البدائل ظهر أكبر من حجم العينة وذلك لان الإجابة كانت أكثر من بديل ، كذلك أن من أكثر المعيقات ممارسة الصحافة الاستقصائية داخل المؤسسة الاعلامية تتمثل في سيطرة المصالح الإعلانية اذ احتلت المرتبة الاولى بنسبة 73.3 % فيما جاءت فئة عدم وعي القيادات التحريرية بأهمية العمل الصحافي الاستقصائي بالمرتبة الثانية وبنسبة 66.6 % واحتلت فئة تزايد حجم التمويل السياسي للمؤسسات الاعلامية المرتبة الثالثة بنسبة 46.6 % اما السياسة التحريرية فقد شكلت نسبة 20 % فيما جاءت ملكية المؤسسة بالمرتبة الأخيرة وبنسبة 13.3 % وهذا يعني أن أهتمام المؤسسات الاعلامية بحاجات الصحافيين يتراجع امام قوى الاعلان والتمويل التي تساعدها على دعم وجودها واستمرارها كمؤسسة استثمارية تهدف إلى تحقيق الربحية في إطار نظام السوق وبالتالي تلتقي مصالحها مع مصالح القوى المسيطرة لدعم وجودها واستمرارها وتطرح هذه الاشكالية التي تؤثر على حرية العمل الصحفي وتحد من نشاط الصحافة الاستقصائية في العراق فضلا عن ان الكثير من وسائل الإعلام تخشى من شن حملات منظمة ضد قضايا الفساد، خوفا من أثارت العديد من المشاكل، وهذا ما يدفع القائمين على إدارة المؤسسات الإعلامية إلى التخلي عن هذا النوع من التحقيقات الاستقصائية **.**

جدول (رقم 7 ) يبين توزيع إجابات عينة البحث حول ممارسة الصحافي للرقابة الذاتية أثناء تأديته لمهامه الصحافية .

|  |
| --- |
| س/ هل تمارس الرقابة الذاتية أثناء تأديتك لمهامك الصحافية ؟  |
| البدائل  |  التكرار | النسبة % |
| نعم | 58 | 86.6 |
| لا | 9 | 13.4 |
| المجموع | 67 | 100 |

يتضح من بيانات الجدول رقم ( 7 ) أن غالبية الصحافيين يمارسون الرقابة الذاتية حيث شكلت نسبتهم 86.6 % ، لأسباب مختلفة سنحاول توضيحها في الجدول رقم (8)

جدول (رقم 8 ) يوضح توزيع إجابات عينة البحث حول أسباب التي تدفع الصحافي الاستقصائي إلى ممارسة الرقابة الذاتية أثناء تأديته لمهامه الصحافية .

|  |
| --- |
| س / ما الأسباب التي تدفع الصحافي الاستقصائي إلى ممارسة الرقابة الذاتية أثناء تأديته لمهامه الصحافية ؟ يمكنك تحديد اكثر من بديل |
| البدائل | التكرار | النسبة % |
| سياسة الترهيب وتكميم الأفواه | 29 | 43.2 |
| تدهور الوضع الأمني وحالات الخطف والتصفية الجسدية  | 44 | 65.6 |
| انعدام الدعم الشعبي للصحافيين | صفر | صفر |
| الالتزام بأخلاقيات المهنة | 14 | 20.8 |
| انعدام الحماية القانونية للصحافي | 48 | 71.6 |
|  |  |  |

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن مجموع البدائل ظهر أكبر من حجم العينة وذلك لان الإجابة كانت أكثر من بديل ، وأن من أكثر الأسباب التي تدفع الصحافي الاستقصائي إلى ممارسة الرقابة الذاتية أثناء تأديته لمهامه الصحافية ، تتمثل في انعدام الحماية القانونية للصحافيين وشكلت نسبة 71.6% فيما احتلت الفئة تدهور الوضع الأمني وحالات الخطف والتصفية الجسدية نسبة 65.6% وجاء سبب سياسة الترهيب وتكميم الأفواه ، بالتسلسل الثالث وبنسبة 43.2 % اما الالتزام بأخلاقيات المهنة فشكلت 20.8 % ويعزى ذلك أن اغلب الصحافيين العاملين في مجال التحقيقات الاستقصائية يواجهون عبئ الخوف من الملاحقات القانونية التي قد تترتب جراء نشر الوثائق السرية او المعلومات التي تضر بسلامة امن الدولة وما الى ذلك من المعلومات المتعلقة بالقضايا الاستقصائية الوثيقة الصلة بأي من المجتمعات او الأشخاص فضلا عن المتاعب التي يمكن أن تنجم عن وجود قصور في الثقافة القانونية لدى الصحافي وعدم وجود إطار قانوني يحمي الصحافيين كذلك تحديات تدهور الوضع الأمني والمخاطر التي يواجهها الصحافي أثناء عمليات البحث حيث يتعرض الصحفي للعديد من المخاطر والمضايقات ، بجانب التهديدات الموجهة ضده سواء بالاعتداءات والمضايقات التي قد تصل إلى الخطف أو القتل .

المحور الرابع / نتائج المتعلقة بالمعيقات السياسية والقانونية للعمل الصحافي الاستقصائي في العراق من وجهة نظر الصحافيين والتي تتمثل في :

* ضغوطات السلطة الحاكمة
* التشريعات والقوانين الاعلامية

جدول (رقم 9 ) يبن توزيع إجابات عينة البحث حول المعيقات السياسية للعمل الصحافي الاستقصائي في العراق .

|  |
| --- |
| س / من وجهة نظرك ما المعيقات السياسية التي تعرقل ممارسة الصحافة الاستقصائية في العراق ؟ يمكنك تحديد أكثر من بديل . |
| البدائل | التكرار | النسبة % |
| ضبابية النظام السياسي  | 3 | 4.6 |
| تضيق الحكومة على حرية الاعلام وتداول المعلومات | 25 | 38.4 |
| زرع الخوف في نفوس الصحافيين  | 12 | 18.4 |
| الانقسام الطائفي | 49 | 75.3 |
| ممارسة ضغوط على الصحفيين لمنعهم من الخوض بقضايا الفساد | 11 | 16.9 |

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن مجموع البدائل ظهر أكبر من حجم العينة وذلك لان الإجابة كانت أكثر من بديل ، وأن من أكثر المعيقات التي تعرقل ممارسة الصحافة الاستقصائية في العراق هو الانقسام الطائفي اذ شكل نسبة 75.3 % فيما جاء تضيق الحكومة على حرية الاعلام وتداول المعلومات بالمرتبة الثانية بنسبة 38.4 % اما الفئة زرع الخوف في نفوس الصحافيين فقد جاءت بالمرتبة الثالثة وبنسبة 18.4 % واحتلت فئة ممارسة ضغوط على الصحفيين لمنعهم من الخوض بقضايا الفساد المرتبة الرابعة بنسبة 16.9 % اما ضبابية النظام السياسي فجاءت بالمرتبة الاخيرة وبنسبة 4.6 % .

جدول (رقم 10 ) يبين توزيع إجابات عينة البحث حول سلبية القوانين الاعلامية اتجاه حرية العمل الصحافي .

|  |
| --- |
| س/ هل ترى أن القوانين الإعلامية في العراق سلبية اتجاه حرية العمل الصحافي ؟   |
| البدائل  |  التكرار | النسبة % |
| نعم | 67 | 100 |
| لا | صفر  | صفر |

يتضح من بيانات الجدول رقم (10) أن غالبية عينة البحث ترى أن القوانين الإعلامية في العراق سلبية اتجاه حرية العمل الصحافي والصحافيين حيث شكلت نسبتهم 100% ، وتعلل هذه النسبة لأسباب مختلفة سنحاول توضيحها في الجدول رقم (11)

جدول (رقم 11 ) يبين توزيع إجابات عينة البحث حول الجوانب السلبية لقوانين الاعلام .

|  |
| --- |
| س / من وجهة نظرك ما الجوانب السلبية في القوانين الاعلامية ؟ يمكن اختيار أكثر من بديل |
| البدائل | التكرار | النسبة % |
| استخدام الصيغ المطاطة وغير المحددة قانونيا | 39 | 60 |
| هيمنة المواد العقابية على التنظيمية | 11 | 16.9 |
| أداة تعسفية بيد السلطة التنفيذية | 25 | 38.4 |
| أداة تكبل الحريات  | 40 | 61.5 |
| لا تحمي الصحافيين | 55 | 84.6 |
| سريان العمل بالقوانين القديمة  | 30 | 46.1 |

يتضح من الجدول اعلاه أن من ابرز الجوانب السلبية في القوانين والتشريعات الاعلامية من وجهة نظر الإعلاميين في العراق ، انها لا تؤمن الحماية الكافية للصحافيين فضلا عن انها أداة تكبل الحريات حيث شكلت الفئة الاولى نسبة 84.6 % و61.5 للفئة الثانية ، اما فئة استخدام الصيغ المطاطة وغير المحددة قانونيا فجاءت بنسبة 60 % فيما احتلت الفئة سريان العمل بالقوانين القديمة 46.1 % وجاءت هيمنة المواد العقابية على التنظيمية بالمرتبة الاخيرة وبنسبة 16.5 % وهذا يعني ، أن المثل التي تنادي بها الدساتير شيء، والممارسة الواقعية شيء آخر، ففي العراق وجدت هذه القوانين من أجل إضافة المزيد من القوة للحكومات في تحديد القيود

المفروضة على حرية الصحافة ، تصبح هذه القوانين مقيدة عندما يتم تفسير بعض محتويات

وسائل الاعلام على أنها محرضة ضد النظام أو أنها نوع من القذف أو التشهير ، فتلك القوانين لا تؤمن حماية للصحافيين ، كما انها وبموجب الدستور العراقي هناك العديد من القوانين القمعية وما يتبعها من عقوبات جنائية المعمول بها في زمن النظام السابق ما تزال نافذة ، مما تلقي ضلالا ثقيلا على وسائل الاعلام،فعلى سبيل المثال يمثل قانون حماية السمعة مشكلة كبيرة أمام الصحافة الاستقصائية في العراق ، إذ يشكل التهديد بدخول السجن أو دفع غرامة كبيرة هاجس خوف دائم لدى الصحافيين والمؤسسات الاعلامية .[[16]](#footnote-17)

اما تفسير نتائج الفئة استخدام الصيغ المطاطة وغير المحددة قانونيا والتي حصلت على نسبة 60 % يعود إلى انه اغلب القوانين والتشريعات العراقية الخاصة بحرية العمل الصحافي لم يرد فيها أي ذكر لجزاء أو عقوبة لمن يخرق هذا الحق ، فضلا عن وجود الكثير من العبارات غير محددة في هذه القوانين على سبيل المثال ، ورد في نص الفقرة (اولا) من المادة (4) من قانون حقوق الصحفيين عبارتين الأولى غير المحظورة من مصادرها المختلفة ، والثانية ( وله الحق في نشرها بحدود القانون) وهذه عبارات عائمة وفضفاضة وستؤدي إلى التسويف وتعطيل هذا الحق الذي قرره القانون ، لان كلمة غير المحظورة لم يحدد القانون من الجهة التي تقرر هذه المعلومة محظورة أو غير محظورة ولم يحدد معايير يعتمدها الصحافي في معرفة هل المعلومة محظورة او غير محظور، وحيث إن مطلق النص يجري على إطلاقه، فيكون مالك المعلومة واقصد بها الجهة الحكومية هو من سيحدد هذا الحظر لذلك فان هذه العبارات المطاطة قابلة للتأويل والتلاعب .

المحور الخامس/ نتائج المتعلقة بالمعيقات الاقتصادية للعمل الصحافي الاستقصائي في العراق من وجهة نظر الصحافيين .

جدول (رقم 12 ) يبين توزيع إجابات عينة البحث حول المعيقات الاقتصادية

|  |
| --- |
| س / من وجهة نظرك ما المعيقات الاقتصادية التي تعرقل العمل الصحافي الاستقصائي في العراق ؟ يمكن اختيار أكثر من بديل |
| البدائل | التكرار | النسبة % |
| نفوذ صاحب المال ( الممول ) | 37 | 92.5 |
| الإعلانات | 23 | 57.5 |
| نقص تمويل المشاريع الاستقصائية | 39 | 97.5 |
| تردي الوضع الاقتصادي (الأزمة الاقتصادية ) | 1 | 2.5 |

يتضح من الجدول أعلاه أن من ابرز المعيقات الاقتصادية التي تعرقل العمل الصحافي الاستقصائي في العراق من وجهة نظر الإعلاميين ، نقص تمويل المشاريع الاستقصائية حيث شكلت نسبة 97.5% اما فئة نفوذ صاحب المال ( الممول ) فقد احتلت المرتبة الثانية بنسبة 92.5، فيما احتلت فئة الإعلانات المرتبة الثالثة بنسبة 57.5 وجاءت الفئة تردي الوضع الاقتصادي بالمرتبة الأخيرة . وهذا يعني تحول العمل في المؤسسات الاعلامية إلى صناعة تستخدم فيها أحدث التقنيات والأجهزة والمعدات اللازمة لانجاز العمل الصحافي وبالتالي خضوعها إلى سلطة رأس المال ، مما يجعل معالجتها للموضوعات غير موضوعية ومتحيزة في اغلب الحالات .

المحور السادس/ نتائج المتعلقة بالمعيقات الاجتماعية للعمل الصحافي الاستقصائي في العراق من وجهة نظر الصحافيين .

جدول (رقم 13 ) يبين توزيع إجابات عينة البحث حول المعيقات الاجتماعية

|  |
| --- |
| س / من وجهة نظرك ما المعيقات الاجتماعية التي تعرقل العمل الصحافي الاستقصائي في العراق ؟ يمكن اختيار أكثر من بديل |
| البدائل | التكرار | النسبة % |
| العادات والتقاليد | 2 | 9.1 |
| خصوصية بعض القضايا الاجتماعية | 20 | 90.9 |
| الفقر  |  | صفر  |
| الأمية | صفر | صفر |

يتضح من الجدول أعلاه أن من ابرز المعيقات الاجتماعية التي تعرقل العمل الصحافي الاستقصائي في العراق من وجهة نظر الإعلاميين ، تتمثل في خصوصية بعض القضايا الاجتماعية فقد احتلت المرتبة الاولى بنسبة 90.9 % فيما شكلت الفئة العادات والتقاليد نسبة 9.1% ، ويعزى ذك إلى طبيعة المجتمع العراقي الذي لا يزال يخضع لبعض العادات والتقاليد الاجتماعية التي تعد بمثابة خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها او المساس بها .

**الخاتمة / النتائج والتوصيات**

**اولا : النتائج**

1- أن جميع أفراد عينة البحث تعاني من عوائق تعرقل أدائها لعملها الصحافي حيث جاءت الإجابة ب (نعم ) نسبة 100% ،تتمثل ابرز المعيقات والتحديات التي تعترض نشاط الصحافة الاستقصائية في العراق في أن المعيقات المهنية حيث حصلت على أعلى مرتبة بنسبة 100% اما المعيقات السياسية والقانونية فقد احتلت المرتبة الثانية بنسبة 97 % فيما جاءت الاقتصادية بالمرتبة الثالثة بنسبة 59.7 % واحتلت المعيقات الاجتماعية المرتبة الأخيرة بنسبة 32.8 % .

2-أن أغلب افراد العينة يمارسون الرقابة الذاتية حيث شكلت نسبتهم 86.6 % ، لأسباب تتعلق بانعدام الحماية القانونية للصحافيين وشكلت نسبة 71.6% فيما احتلت الفئة تدهور الوضع الأمني وحالات الخطف والتصفية الجسدية نسبة 65.6% وجاء سبب سياسة الترهيب وتكميم الأفواه ، بالتسلسل الثالث بنسبة 43.2 % اما الالتزام بأخلاقيات المهنة فشكلت 20.8 % .

3- وأن من أكثر المعيقات السياسية التي تعرقل ممارسة الصحافة الاستقصائية في العراق هو الانقسام الطائفي اذ شكل نسبة 75.3 % فيما جاء تضيق الحكومة على حرية الاعلام وتداول المعلومات بالمرتبة الثانية بنسبة 38.4 % اما الفئة زرع الخوف في نفوس الصحافيين فقد جاءت بالمرتبة الثالثة وبنسبة 18.4 % واحتلت فئة ممارسة ضغوط على الصحفيين لمنعهم من الخوض بقضايا الفساد المرتبة الرابعة بنسبة 16.9 % اما ضبابية النظام السياسي فجاءت بالمرتبة الأخيرة وبنسبة 4.6 % .

4- ابرز الجوانب السلبية في القوانين والتشريعات الاعلامية من وجهة نظر الإعلاميين في العراق ، انها لا تؤمن الحماية الكافية للصحافيين فضلا عن انها أداة تكبل الحريات حيث شكلت الفئة الأولى نسبة 84.6 % و61.5 للفئة الثانية ، اما فئة استخدام الصيغ المطاطة وغير المحددة قانونيا فجاءت بنسبة 60 % فيما احتلت الفئة سريان العمل بالقوانين القديمة 46.1 % وجاءت هيمنة المواد العقابية على التنظيمية بالمرتبة الأخيرة وبنسبة 16.5 % .

5- ابرز المعيقات الاقتصادية التي تعرقل العمل الصحافي الاستقصائي في العراق من وجهة نظر الإعلاميين ، نقص تمويل المشاريع الاستقصائية حيث شكلت نسبة 97.5% اما فئة نفوذ صاحب المال ( الممول ) فقد احتلت المرتبة الثانية بنسبة 92.5، فيما احتلت فئة الإعلانات المرتبة الثالثة بنسبة 57.5 وجاءت الفئة تردي الوضع الاقتصادي بالمرتبة الأخيرة .

6- ابرز المعيقات الاجتماعية التي تعرقل العمل الصحافي الاستقصائي في العراق من وجهة نظر الإعلاميين ، تتمثل في خصوصية بعض القضايا الاجتماعية فقد احتلت المرتبة الأولى بنسبة 90.9 % فيما شكلت الفئة العادات والتقاليد نسبة 9.1% .

**ثانيا : التوصيات**

رصدت الدراسة الميدانية مجموعة من المعيقات التي تعرقل العمل الصحافي الاستقصائي وتأسيسا على ما تم التوصل اليه من نتائج توصي الباحثة :

* أن الإعلام الحر والمستقل هو جزءا من العملية السياسية لا تابعا لها وان وظيفة هذا الإعلام مراقبة الجميع حتى يكون معبرا عن الكل ، وعلى هذا فان على الاعلامي ان لا يتبنى اتجاها سياسيا او على الأقل ان لا يتأثر بأي تأثير سياسي حتى لا ينعكس ذلك على العمل الإعلامي .
* ضرورة تعديل البنية التشريعية والقانونية التي تتحكم في ممارسة الحريات الصحفية الاعلامية ، وسن القوانين واللوائح التي تضمن الحماية القانونية للصحافيين ، فضلا عن توفير الأمن وسبل المحافظة على حياتهم وتأمينهم من حالات القتل والخطف والتصفية الجسدية .
* إيجاد سبل لمواجهة أي انتهاك قد يقع على هذه الحريات من قبل الأجهزة الأمنية وغيرها من السلطات العامة .
* ضرورة رفع الوعي حول كيفية تداول المعلومات والأمانة الصحفية في نقل المعلومات وإنشاء المحتويات بعيدا عن إيذاء الأخر وبعيدا عن التعدي على الخصوصية  والوصول الى حالة التوازن بين  حرية التعبير والاستخدام المسؤول لهذه الحرية .

**المصادر**

1 **-** بشرى داود السنجري ، صناعة التحقيقات التلفزيونية الاستقصائية ، الإمارات ،دار الكتاب الجامعي ، 2015

**2-** بشرى جميل الراوي ، متطلبات الإبداع الاعلامي العربي في البرامج ، مجلة الباحث الاعلامي،العدد 8 ، كلية الاعلام / جامعة بغداد 2010 .

**3-**  بسمة الحسن ، دراسة عن قانون ضمان حق الوصول إلى المعلومات ، مركز حماية الصحفيين

**4- -** بسمة الحسن ، دراسة عن قانون ضمان حق الوصول إلى المعلومات ، مركز حماية الصحافي

**5-** حسن عماد مكاوي ، أخلاقيات العمل الاعلامي – دراسة مقارنة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية،1994

6- حسن أبو حشيش، فن التحقيق الصحفي في الصحافة الفلسطينية (غزة، الجامعة الإسلامية، 2006)

7- جليل وادي حمود ، تحديات تشكيل ثقافة التغيير في العراق ) المعوقات الذاتية للدور الاعلامي ) ، مجلة الباحث الاعلامي ، العدد 23 ، كلية الاعلام – جامعة بغداد ، 2014

**8-** محمد حسام الدين ، المسؤولية الاجتماعية للصحافة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2003

9- الوقائع العراقية  ، العدد:4206 ، 29/08/2011

10- المواقع الالكترونيةكاظم عبد جاسم ، في الحماية القانونية للصحفيين القانون العراقي [http://www.sotaliraq.com](http://www.sotaliraq.com/mobile-item.php?id=161453#ixzz3q3fKqMEp)

11- سلام خماط ، قوانين الصحافة في التشريعات العراقية ، : http://www.alnoor.se/article.asp

12- بسمة الحسن،دراسة عن قانون ضمان حق الوصول إلى المعلومات،مركز حماية الصحفيين

13- ويكيميديا ، مراسلون بلا حدود: ،2004/05/3

1. - د. طارق علي حمود وبيرق الربيعي ، حرية الاعلام العراقي بين الدستور ولائحة قواعد العمل الاعلامي – بحث مقدم إلى مؤتمر كلية الاعلام – جامعة بغداد ، 2012 [↑](#footnote-ref-2)
2. - أحلام بآي ، معوقات حرية الصحافة في الجزائر- دراسة ميدانية- الجزائر ، جامعة متنوري قسنطينة ، رسالة ماجستير ، منشورة على الموقع الالكتروني www.umc.edu.dz/buc/theses/sc-information [↑](#footnote-ref-3)
3. - للمزيد انظر د . بشرى داود السنجري ، صناعة التحقيقات التلفزيونية الاستقصائية ، الامارات ، دار الكتاب الجامعي ، 2015 [↑](#footnote-ref-4)
4. - علي دنيف حسن ، دور الصحافة الاستقصائية في مكافحة الفساد المالي والإداري ، بغداد ، 2009 ، ص3

\***أريج** ( منظمة إعلاميون من اجل صحافة استقصائية عربية ) : مؤسسة غير ربحية مشكلة من مجموعة إعلاميين عرب ومؤسسات إعلامية عربية بالتعاون مع مؤسسة IMS ( دعم الاعلام الدولي ) الدنيماركية ، أسست مكتب إقليمي لها في عمان عام 2005 يغطي سوريا ولبنان والأردن ، ثم توسعت تدريجيا صوب مصر والبحرين واليمن وفلسطين والعراق ، هدفها مساعدة الإعلاميين بمساندة خبرات عربية وأجنبية على بناء ثقافة صحافة استقصائية محترفة مؤسسة على سلوك مهني راق وقائمة على الصدق والموضوعية والتوازن ، والدقة الصارمة ، بعيدا عن التخندق والتحيز والجهل واحتكار الصواب . للمزيد انظر: ( موقع المنظمة على شبكة الانترنيت : (http://www.arij.net)/ [↑](#footnote-ref-5)
5. - حسن عماد مكاوي ، أخلاقيات العمل الاعلامي – دراسة مقارنة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ،1994 ، ص83

\* أنظر ، بسمة الحسن ، دراسة عن قانون ضمان حق الوصول إلى المعلومات ، مركز حماية الصحفيين [↑](#footnote-ref-6)
6. -الوقائع العراقية  ، العدد:4206 ، 29/08/2011 ، ص7 [↑](#footnote-ref-7)
7. - كاظم عبد جاسم ، في الحماية القانونية للصحفيين القانون العراقي [http://www.sotaliraq.com](http://www.sotaliraq.com/mobile-item.php?id=161453#ixzz3q3fKqMEp) [↑](#footnote-ref-8)
8. - سلام خماط ، قوانين الصحافة في التشريعات العراقية ، : http://www.alnoor.se/article.asp [↑](#footnote-ref-9)
9. - محمد حسام الدين ، المسؤولية الاجتماعية للصحافة ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، 2003 ، ص171 [↑](#footnote-ref-10)
10. - المصدر نفسه ، ص179 [↑](#footnote-ref-11)
11. - مراسلون بلا حدود: ويكيميديا:،2004/05/05 [↑](#footnote-ref-12)
12. - محمد حسام الدين ، المصدر سابق ، ص174 [↑](#footnote-ref-13)
13. - أ.م. د جليل وادي حمود ، تحديات تشكيل ثقافة التغيير في العراق ) المعوقات الذاتية للدور الاعلامي ) ، مجلة الباحث الاعلامي ، العدد 23 ، كلية الاعلام – جامعة بغداد ، 2014 ، ص146 [↑](#footnote-ref-14)
14. - بشرى جميل الراوي ، متطلبات الإبداع الاعلامي العربي في البرامج ، مجلة الباحث الاعلامي،العدد 8 ، كلية الاعلام / جامعة بغداد 2010 ، ص 19 [↑](#footnote-ref-15)
15. - محمد حسام الدين ، المصدر سابق ، ص172

\* للمزيد ، انظر حسن أبو حشيش، فن التحقيق الصحفي في الصحافة الفلسطينية (غزة، الجامعة الإسلامية، 2006) [↑](#footnote-ref-16)
16. - صوفي رادمون ، حرية التعبير في العراق ، لندن ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2007 ، ص12- 13 [↑](#footnote-ref-17)